

الأمم المتحدة
الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٢١
المعقودة يوم الثلاثاء
٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

UN LIBRARY

DEC 28 1990

UN/ISA COLLECTION

محضر موجز للجلسة الحادية والعشرين

الرئيس : السيد باباداتوس (اليونان)

المحتويات

البند ٧٩ من جدول الاعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي

(١) الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع
(١٩٩١ - ٢٠٠٠)

(د) مشاكل الاغذية

(هـ) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة

(و) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية

.../...

Distr. GENERAL
A/C.2/45/SR.21
7 December 1990
ARABIC
ORIGINAL: SPANISH

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza . وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-56481 ١٥١٤(٩٠)ث

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/١٥

البند ٧٩ من جدول الأعمال : التنمية والتعاون الاقتصادي الدولي (A/45/25 ؛ A/45/3) ؛
A/45/64 ؛ A/45/73-S/21065 ؛ A/45/74-S/21068 ؛ A/45/113 ؛ Add.1 ؛ A/45/138-
؛ S/21161 ؛ A/45/160-S/21182 ؛ A/45/164-S/21187 ؛ A/45/276-E/1990/88 ؛
؛ A/45/299 ؛ A/45/303 ؛ A/45/310-S/21355 ؛ A/45/334-E/1990/100 ؛ A/45/350 ؛
؛ A/45/597 ؛ A/45/584 ؛ A/45/491 ؛ A/45/487 ؛ A/45/451 ؛ A/45/381-E/1990/118
(A/C.2/45/L.4 ؛ A/C.2/45/5 ؛ A/45/598-S/21854)

(١) الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع
(A/45/41) (١٩٩١-٢٠٠٠)

(د) مشاكل الأغذية (A/45/19 ، A/45/583)

(هـ) مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة (A/45/36 و Add.1)

(و) تنمية موارد الطاقة في البلدان النامية (A/45/274 و Corr.1)

١ - السيد جزائري (الصندوق الدولي للتنمية الزراعية) : أشار إلى المضاعفات الخطيرة الناجمة عن أزمة الخليج ولا سيما في البلدان المنخفضة الدخل ذات العجز الغذائي ، التي ستعاني من زيادات في تكاليف الوقود والأسمدة وفي أسعار المواد المستوردة من البلدان المتقدمة النمو التي تعتمد فيها عملية إنتاج الأغذية على الطاقة بصورة كثيفة . وهناك نتيجة محتملة أخرى وهي تباطؤ نشاط الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية الأمر الذي يمكن أن يحدث تآكلا إضافيا في أسعار السلع الأساسية .

٢ - وقال إن هذه المشاكل جاءت بالإضافة إلى التراث السلبي لعقد شهدت خلاله بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حالات خطيرة من سوء التغذية والمجاعات ، وأضحى الجوع في أمريكا اللاتينية مشكلة أكثر حدة ، وشهدت بلدان الشرق الأدنى وشمال أفريقيا زيادة مفرغة في درجة اعتمادها على المستوردات الغذائية . وبالرغم من أن إنتاج الأغذية قد زاد بصورة ملحوظة في بعض بلدان آسيا ، فإن تلك القارة تضم ثلثي البشر الذين يعيشون في حالة فقر مدقع في العالم . وبالنظر لخطورة الحالة ، فإنه يتوجب

(السيد جزائري ، الصندوق
الدولي للتنمية الزراعية)

على المجتمع الدولي توفير موارد أكبر ، ولا سيما لتحسين محنة مزارعي الحيازات الصغيرة ، والنساء الريفيات ، وعديمي الأراضي ؛ ويتوجب على البلدان المتلقية من جانبها أن تستنبط استراتيجيات من شأنها زيادة الاستثمارات إلى أقصى حد ممكن من أجل تحسين الحالة الغذائية والاقتصادية للفئات الضعيفة إلى أكبر قدر ممكن .

٣ - وذكر أنه بالرغم من أن الحالة كانت أكثر حدة خلال منتصف السبعينات ، فقد تم التوصل إلى توافق دولي في الآراء أفضى إلى إنشاء الصندوق الدولي للتنمية الزراعية الذي يعتبر المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي تتمتع فيها البلدان النامية بأغلبية حاسمة هي أغلبية الثلثين . وقد استحدث الصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال السنوات الاثنتي عشرة التي انقضت على تشغيله ، نهجا محددًا لمساعدة الفقراء الريفيين على أساس مفهوم التنمية القائمة على المشاركة . وأضاف أن معظم القسروض التي يقدمها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية إلى البلدان المنخفضة الدخل تقدم بشروط تساهلية للغاية وأنه تم انتقاء البلدان المستهدفة بعناية بالغة . وإن أفضل نهج لتخفيف وطأة الفقر على نحو مستديم يتمثل في حفز روح المشروع لدى الفقراء ، بل إن الاستثمارات الصغيرة في تنمية التكنولوجيا والمعرفة لديهم وإدخال بعض التحسينات على سبل وصولهم إلى الائتمانات يمكن أن يكون لهما أثر كبير على نواتجهم . وهذه الاستثمارات تعزز أيضا قدرة المنتفعين على الاستفادة من الفرص الجديدة التي تتيحها برامج التكيف الهيكلي . ويتوقف نجاح هذه البرامج ، في معظم البلدان الفقيرة ، إلى حد كبير ، على الاستجابة التي تلقتها من جماهير مزارعي الحيازات الصغيرة والمنتجين على النطاق الصغير .

٤ - وأضاف ، فيما يخص المشاريع التي تنفذ بدعم من الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، أن المشتريات المحلية بلغت ٧٥ في المائة ، وهي نسبة تمثل على الأقل ضعف نسبة المشاريع التي تضطلع بها المؤسسات المالية الدولية ووكالات الأمم المتحدة الأخرى . وقد أظهرت خبرة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية أن معدل عائد الاستثمارات الموظفة في المشاريع الرامية لتخفيف وطأة الفقر تتراوح بين ١٥ و ٢٥ في المائة ؛ وتوفر هذه الاستثمارات حافزا هاما على النمو وتنشئ أساسا لاقتصاد أمثن يمكن أن يكون أقل اعتمادا على الاستيراد وأكثر قدرة على بلوغ النمو القائم على الاعتماد الذاتي .

٥ - واستطرد قائلاً إنه وبالنظر لزيادة النمو السكاني في العالم النامي ، لم يعد هناك سوى قدر ضئيل من الأراضي البكر التي يمكن تخصيصها للأغراض الإنتاجية دون أن

(السيد جزائري ، الصندوق
الدولي للتنمية الزراعية)

يشكل ذلك تهديدا كبيرا للبيئة . وفي الماضي ، كانت حدود الاراضي الجديدة تفسر حافزا على النمو في حين أن الإمكانيات غير المستثمرة الآن بسبب الفقر أضحت تمثل الحدود الوحيدة الجديدة : فإذا تم اعتماد سياسات صحيحة فإنه يمكن تحويل الفقر إلى محرك للنمو .

٦ - وأشار ، فيما يتعلق بالحالة في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى الى أن سلسلة من العوامل الخارجية والداخلية التي حدثت في العقد الماضي ورافقها تسارع عملية التصحر وغير ذلك من أشكال التدهور البيئي أدت عمليا الى إيقاف التنمية . واستجابة لتلك الحالة ، بدأ الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في عام ١٩٨٦ برنامجا خاصا لمساعدة بلدان المنطقة على زيادة انتاج الاغذية ونمو الدخل والقيام في نفس الوقت بمكافحة التدهور البيئي . وخلال فترة لا تزيد عن أربع سنوات ، خص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية موارد تقارب ٣٠٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمشاريع في تسعة عشر بلدا في المنطقة . وبالإضافة الى تطبيق النهج القائم على المشاركة الذي أشار إليه والرامي الى تحقيق زيادات مبكرة في الانتاج الغذائي ، أدت المشاريع الى حفز الأنشطة غير الزراعية المدرة للدخل واقتترنت بتدابير طويلة الاجل من أجل حفظ التربة وإعادة التشجير ، وإدارة المآلف المجتمعية من أجل زيادة قاعدة الموارد الطبيعية .

٧ - وأردف قائلا إن المرحلة الاولى من البرنامج الخاص قد تمخضت عن نتائج إيجابية جدا ومع ذلك سيتعين على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، إذا لم تتوفر لديسه أموال إضافية ، أن يحدث تخفيضا كبيرا في الدعم المالي الذي يقدمه الى بلدان المنطقة في الوقت الذي تواجه فيه تلك البلدان حاجة أكبر لذلك الدعم لكي تدفع قيمة مستورداتها من الاغذية والطاقة .

٨ - ومضى قائلا ان مجلس إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية طلب إليه أن يتشاور مع المانحين للحصول منهم على تبرعات إضافية للمرحلة الثانية من البرنامج الخاص . وأضاف أنه من بين البلدان التي تجاوزت معه ، أعلنت فرنسا ، التي كانت هي وبلجيكا أكبر المساهمين في المرحلة الاولى من البرنامج الخاص ، أنها ستقدم تبرعا قدره ٤٠ مليون دولار ، وحث البلدان المانحة الأخرى على الرد بصورة إيجابية على ذلك الطلب دون انتظار التغذية الرابعة للصندوق في عام ١٩٩٣ . وأكد أن المرحلة الثانية من البرنامج الخاص يجب ألا تُمول من البرنامج العادي للصندوق الدولي للتنمية

(السيد جزائري ، الصندوق
الدولي للتنمية الزراعية)

الزراعية لان ذلك سينطوي على تخفيض في موارد الصندوق يقارب ٣٠٠ مليون دولار ، وسوف يسفر عن تخفيض يقارب ٥٠ في المائة من قدرته على إقراض البلدان في آسيا ، وامريكا اللاتينية ، والشرق الادنى ، وشمال افريقيا . وأعرب عن الامل في أن تقوم اللجنة بدور حفاز في توليد تبرعات إضافية من البلدان المانحة .

٩ - السيد بن موسى (المغرب) : قال إن الوقت قد حان للنظر في حالة البلدان النامية بصورة واقعية والاعتراف بالنتائج المخيبة للأمال للتعاون الدولي . وإن قرارات البلدان المتقدمة النمو تحدها في كثير من الأحيان اعتبارات سياسية قصيرة الاجل : ولعل المنطق الذي لا يرحم للأزمات التي يمكن أن تنشأ في المستقبل سيكون العامل الوحيد الذي سيجبرها على تغيير مواقفها . وكما حذر السيد ماكنمارا ، الرئيس السابق للبنك الدولي ، مؤخرا ، بالرغم من أن العالم قد تجاوز المشاكل الناشئة عن التنافس بين الشرق والغرب ، فإنه ستنشأ منازعات عنصرية وعرقية وستزداد الفوارق الاقتصادية بين الأمم ما واصلت الثورة التكنولوجية الانتشار بصورة غير متكافئة في سائر أرجاء العالم .

١٠ - وذكر أن التعاون الدولي لا ينبغي أن يستخدم لإخفاء العنف الاقتصادي الذي يمارس بحق الشعوب الفقيرة كل يوم . وهناك حاجة للنظر الى أبعد من الافاق السياسية والاقتصادية الآنية والتأمل في المستقبل من أجل البدء بتحضير التحويلات الاقتصادية الكبيرة لعالم الغد . وأضاف ان العالم النامي لم يعد يعتبر نفسه كاحتياطي غنيما من الموارد الاقتصادية والبشرية يتطلع بحق الى إقامة نظام أكثر إنصافا ، وإنما بوصفه ملكية ضخمة مرهونة تزرع تحت وطأة سياسات التكيف الهيكلي وهيمنة مذهبية لنموذج إنمائي واحد ، والآثار المدمرة للمناخ الاقتصادي الدولي . وفي حين أن البلدان المتقدمة النمو قد دخلت عتبة السنة الشامنة على التوالي من النمو المتواصل ، فإن البلدان النامية ما برحت تعاني منذ عشر سنوات من هبوط أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري وارتفاع عبء خدمة الديون ، وهي عوامل عملت جميعا ، الى جانب عوامل أخرى مثل زيادة النقل الصافي لرأس المال الى البلدان المتقدمة النمو ، وارتفاع تكاليف الطاقة ، على تفاقم الحالة فيها تفاكما كبيرا . وكانت النتيجة وضع أقل البلدان نموا على الهامش وحدث تدهور عام في وضع البلدان الافريقية . وقد أدى انعدام المنطق في التجارة الدولية والنظام المالي والنقدي الى إشارة اضطرابات اقتصادية واجتماعية فضلا عن قلاقل طائفية ودينية تمخضت عن أزمة عامة في القيم وازدياد اليأس الشعبي . وتُمثل هذه العوامل مجتمعة تهديدا على صعيد

(السيد بن موسى ، المغرب)

العالم يُمكن أن يقضي قضاء تاما على أوجه التقدم الأخيرة التي حدثت في مجال القانون الدولي وفي تسوية المنازعات العقائدية والجغرافية - السياسية . وبقدر ما يتعلق الأمر بالتعاون الاقتصادي في ميدان التنمية الاقتصادية ، وبالرغم من التحسن الذي طرأ مؤخرا في بعض المؤشرات الاجتماعية ، فإن الحالة ما تزال خطيرة للغاية حسبما توضحه الأرقام المتعلقة بالأمية والجوع وسوء التغذية والصحة والبطالة .

١١ - واستطرد قائلا إن هناك محاولة تجري حاليا لتحدي مفهوم التنمية بحد ذاته ، والغائدة من مشاركة مجموعة الـ ٧٧ في المفاوضات المتعددة الأطراف . إلا أن العالم النامي ، بالرغم من تنوعه الظاهري ، ما يزال يتقاسم مجموعة من الخصائص المميزة المشتركة بما فيها إتكال الأسواق الملحوظ على تصدير السلع الأساسية ، ونقص خطير في الأغذية ، وارتفاع نسبة الأمية ، وانخفاض الانتاجية الزراعية ، وحالات عجز فيما يتعلق بالصحة والخدمات الاجتماعية ، وضعف الطبقة الوسطى ، وعدم كفاية التنوع الصناعي ، والنمو السكاني ، وانتشار البطالة ، وعدم مساواة اجتماعية خطيرة وغير ذلك من الأمور . وهناك ظاهرة لا يمكن إسقاطها من الحساب وهي الانفجارات الاجتماعية الحضريّة المتكررة التي تحدث في العالم النامي نتيجة للمضاعفات الاجتماعية لتدابير التكيف الهيكلي . وخلال الثمانينات ، وسّعت المؤسسات المالية المتعددة الأطراف من نطاق تدخلها الجغرافي وزادت من تأثيرها على السياسات الوطنية فساعدت بذلك على نشر النموذج الاقتصادي المهيمن . وهذه المؤسسات تتجنب أية مناقشة حقيقية عن مضمون التنمية أو التكيف الهيكلي وتكتفي بالدعوة إلى إعادة التوازن المالي ومكافحة الفقر . ومن الخطأ خلط جيوب الفقر التي توجد في البلدان المتقدمة النمو بالفقر الشامل السائد في البلدان النامية ، لأن هناك بونا شاسعا بين حالات الخلل الموجودة في نظام الضمان الاجتماعي والفقر المستوطن الذي يعاني منه شطر كبير من الإنسانية .

١٢ - ومضى قائلا إن التحدي الجديد الذي يواجه المجتمع الدولي هو الوصول إلى توافق في الآراء دولي جديد على نموذج للتنمية البشرية قابل للانطباق بصورة شاملة ، ويكون كفوًا من الناحية الاقتصادية ، وعادلا من الناحية الاجتماعية ، وسليما من الناحية البيئية ، وملثما لكل ثقافة بذاتها ، ويركّز على تعزيز العامل البشري . ولهذا السبب يعتقد ، بالرغم من أنه يسلم بمزايا النزعة التحريرية على النزعة الجماعية ، أنه من الضروري الإيمان جيدا بطريقة عمل نموذج الانتاج المتبع في المجتمع الاستهلاكي ، والذي أضحى يعتبر بصورة متزايدة النموذج العالمي الذي يقدم نفسه كأساس للقيم الفردية والسعادة الجماعية .

(السيد بن موسى ، المغرب)

١٣ - واستطرد قائلاً إن التنمية البشرية إذا ما أُريد لها أن تكون شاملة ومستديمة ، لا يمكن التعبير عنها بصورة حصرية بقيم نقدية أو قياسها بمؤشرات كمية قطاعية . فالمقصود بالتنمية البشرية هو حل مشاكل الأجيال المقبلة على نحو متكامل والسعي إلى تلبية الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبشرية ، ومراعاة الترابط القائم بين نضوب الموارد غير المتجددة ، والضغط السكاني ، والأخطار التي تتعرض لها البيئة ، ومطالب التنمية . وفي هذا السياق ، كان المغرب لسنوات كثيرة من أنصار تحديد مؤشرات نوعية للتنمية على أساس قرار الجمعية العامة ١٧٩/٤٠ الذي اتخذ في عام ١٩٨٥ ، وغيره من قرارات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التي اعتمدت بتوافق الآراء استجابة لتوصيات مختلفة قدمتها اللجنة الاحصائية .

١٤ - وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي قد أنشأ مؤخراً مؤشراً جديداً يعرف باسم "الرقم القياسي للتنمية البشرية" وهو مؤشر يجمع بين نصيب الفرد من الدخل القومي ، والعمر المتوقع عند الولادة ، ومعدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الكبار . وأضاف أن هذا المؤشر يعتبر بدون شك محاولة مركزة يحتمل أنها تساعد على توجيه صنع السياسة على الصعيدين الوطني والدولي إلا أنه من الضروري مع ذلك استنباط مقياس موثوق يشتمل على مجموعة من المؤشرات النوعية للاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية الأساسية للسكان فيما يتعلق بالغذاء ، والعمل ، والسكن ، والتعليم ، والصحة ، والخدمات الاجتماعية ، بما فيها النقل وإمدادات مياه الشرب . وتحقيقاً لتلك الغاية ، سينعقد مؤتمر للأمم المتحدة في المغرب في عام ١٩٩١ بهدف توليف نتائج البحث الذي يتم الاضطلاع به حالياً ، في العوامل التي تحدد مستوى معيشة كافي من وجهة نظر تنمية لائقة وانسانية ودائمة . وعند إتمام عملية التوليف هذه ، من المأمول فيه أن يصبح بالإمكان ، على أساس أنماط الاستهلاك والمؤشرات النوعية ، قياس أوجه التقدم المحددة التي تحققت في طريفة معيشة الرجال والنساء في سائر أرجاء العالم . وهذه المؤشرات ستساعد الحكومات على تخطيط برامجها الانمائية على نحو أفضل ، وتخصيص مواردها بشكل أكفأ ، وإزالة الغوارق الاجتماعية . وينبغي لهذه المؤشرات النوعية أن تعمل أيضاً بمثابة موجه للتعاون الدولي ولاسيما في مكافحة الفقر وفي تقييم تنفيذ الاستراتيجية الانمائية الدولية ، وعمل مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي سيعقد في عام ١٩٩٢ .

١٥ - واختتم كلامه قائلاً إنه ينبغي للجنة ، من أجل توفير آفاق أفضل للتنمية والتعاون الدولي ، أن تصل إلى اتفاق بشأن نظام اقتصادي - اجتماعي ، على شكل

(السيد بن موسى ، المغرب)

آلية متعددة الاطراف للرصد العالمي تتيح لممثلي بلدان الشمال والشرق والجنوب أن ينسقوا على نحو فعال السياسة الاقتصادية الكلية . وسيتيح نظام من هذا القبيل امكانية ضمان الوصول الى تكيف دولي منصف ومتناظر يشجع البلدان النامية في الوقت نفسه على اعتماد سياسات مواتية للنمو الاقتصادي العالمي ، ومنسجمة مع الاهداف المتفق عليها عالميا مع مطالب التنمية البشرية . وفي هذا الوضع الاقتصادي العالمي الجديد ، يجب أن يكون في مقدور جميع المعنيين أن يشاركوا في صنع القرار ، وأن يُدار مستقبل الجنس البشري والبيئة البشرية بصورة مشتركة في خدمة القضية المشتركة .

١٦ - السيد سارنديرغ (البرازيل) : قال إن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو يشكل أحد التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجه التعاون الاقتصادي الدولي . وتتضمن "دراسة الحالة الاقتصادية في العالم" تحليلا لهذه المشكلة ، كما جاء في تقرير الامين العام (A/45/487) ، الذي أوضح بطريقة دقيقة جدا اهميتها كعقبة تعترض سبيل النمو والتنمية الاقتصادية في عديد من البلدان النامية .

١٧ - ومن الناحية الكمية ، فإن المبالغ المعنية مذهلة ، سواء كانت بالقيمة المطلقة أو النسبية . ففي الفترة من ١٩٨٣ إلى ١٩٨٨ ، بلغ إجمالي نقل الموارد مما يسمى "بالبلدان المستوردة لرأس المال" ما يزيد على ١٣٢ بليون دولار ، أو بمتوسط سنوي يزيد على بليونين من الدولارات . ووفقا لتقديرات اليونيسيف ، كان يمكن أن يوفر هذا المبلغ ٢٢ بليون دولار مياه مأمونة لـ ٤,٤ مليون شخصا أو تعليما أساسيا لعدة مئات من الملايين من الاطفال في البلدان النامية خلال الفترة نفسها .

١٨ - وبالقيمة النسبية ، في الفترة الواقعة بين ١٩٨٣ و ١٩٨٧ . بلغت التحويلات المالية الصافية إلى الخارج من البلدان النامية حوالي ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . بل كانت تلك النسبة المئوية أعلى في حالة أمريكا اللاتينية . وفي ١٩٨٨ ، حوّلت البرازيل وحدها أكثر من ٦ في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي . وفي هذه السنة نفسها ، بلغت أعلى نسبة خصمها أي بلد صناعي من المساعدة الإنمائية الرسمية ١,١٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي ، بينما لم يتجاوز متوسط النسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ٠,٣٧ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي . ولتقدير عبء هذه التحويلات الصافية على كل بلد من البلدان

(السيد سارنديرغ ، البرازيل)

النامية ، ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار أنه كلما كان الدخل منخفضا ، كان من الصعب تعبئة الموارد لأغراض أخرى غير تلبية الاحتياجات الأساسية الفردية .

١٩ - وبالنظر إلى التزامات خدمة الدين والتدهور في معدلات التبادل التجاري ، فإن التجارة الدولية ، بدلا من أن تكون وسيلة لتعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الموارد المتاحة للبلدان النامية ، أصبحت عقبة أمام التنمية وآلية لنقل الموارد بطريقة غير أمينة . ولهذه الظاهرة أثر سلبي على البلدان النامية غير القادرة على الاستفادة من مدخراتها التي جمعتها بصعوبة ، وعلى البلدان المتقدمة النمو ، التي لا يستطيع المصدرون فيها تسويق منتجاتهم في العالم النامي الذي لا يملك الموارد لاستيرادها . وبالنسبة للبلدان النامية ، تعد التحويلات المالية الصافية بمثابة الحاجز غير الجمركي الرئيسي أمام صادراتها .

٢٠ - وتحدث التدفقات الخارجية المالية الصافية سلسلة من ردود الأفعال في الاقتصاد المحلي : هبوط نسبي في مستوى الاستثمار المجدي ، ونقل الموارد من القطاع الخاص إلى القطاع العام ، وتقلص القاعدة الضريبية نتيجة لانخفاض الدخل الفردي ، واختلال السياسة الضريبية ، وتزايد الضغوط التضخمية المزمنة ، التي تؤدي إلى رفع أسعار الفائدة المحلية وانخفاض الاستثمار الخاص . وتشكل هذه الأمور مجتمعة دائرة مفرغة .

٢١ - ويجري تحويل البلدان النامية إلى بلدان مصدرة صافية للموارد المالية قبل أن تبلغ المستويات المناسبة من النمو . والآثار المترتبة على ذلك واضحة في التعاون الدولي من أجل التنمية وأهميتها لا يُستهان بها بالنسبة لعمل الأمم المتحدة . وفي الواقع ، يكاد يكون من غير المعقول التحدث عن التعاون الاقتصادي الدولي عندما تقوم البلدان ذات الدخل الفردي المنخفض ، حيث الميل إلى الإدخار والاستثمار أقل بالضرورة ، بتوفير الأموال لتضيف إلى مدخرات أكبر البلدان المتقدمة النمو والصناعية .

٢٢ - وأضاف يقول إنه ينبغي ، في هذا المضمار أيضا ، التشديد على التكافل بين الجنوب والشمال . فلا يمكن قبول أثر أسعار الفائدة العالمية على اقتصادات البلدان النامية على أنه شر لا بد منه . ذلك أن أسعار الفائدة الدولية هي إلى حد بعيد نتيجة لسياسات الاقتصاد الكلي التي تنتهجها البلدان الصناعية الرئيسية . وكما سلمت

(السيد سارندبيرغ ، البرازيل)

الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية المعقودة في نيسان/أبريل ، ينبغي لهذه السياسات أن تأخذ في الاعتبار مصالح جميع البلدان ، وخصوصا البلدان النامية .

٢٣ - وكما هو معروف على نطاق واسع ، فقد بدأت البرازيل اصلاحا اقتصاديا بعيد المدى يهدف إلى اصلاح المالية العامة اصلاحا شاملا وإلى تهيئة الظروف المطلوبة لتحديث الاقتصاد ودمجه بشكل أكمل في السوق العالمية . وتشتمل التدابير المتخذة في هذا الصدد على سياسة صناعية جديدة تركز على تحرير التجارة الأجنبية وعلى اصلاح ضريبي يعادل نحو ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي . ومع ذلك ، فإن نجاح مثل هذه التدابير يتوقف على الحل العاجل والمُرضي لمشكلة الديون الخارجية . وذلك يعني تخفيض الديون القائمة وخدمتها . وبدون حل كهذا ، ستكون احتمالات التنمية في البلدان النامية المدينة ضعيفة .

٢٤ - واستطرد يقول إن حكومته أعلنت مرارا أنها تنوي الوفاء بالتزاماتها المالية ولكنها ، كمسألة ضرورية ، سوف تولي الأولوية إلى تنشيط النمو الاقتصادي للبلد ، وهو هدف لا يمكن تأجيله أكثر من ذلك .

٢٥ - ومضى يقول إن الزيادة في أسعار النفط أضفت عبئا على البلدان النامية المستوردة للطاقة يجعل معدلات تبادلها التجاري أكثر سوءا أيضا . إن دمج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي معا كان موضع ترحيب ، يؤدي إلى مزيد من الضغوط على الموارد المالية ويشكل أيضا عاملا مهما آخر في زيادة أسعار الفائدة الدولية . كذلك يتزايد الكلام حول إمكانية حدوث انتكاس عالمي . وفي تلك الظروف ، يصبح التعاون الاقتصادي الدولي أكثر إلحاحا وخطورة من أي وقت مضى . ويمكن للجمعية العامة بل وينبغي لها أن تُبرز الحاجة الملحة لتقويم هذه الحالة من أجل السماح بإنعاش النمو الاقتصادي في البلدان النامية في بيئة دولية مؤازرة .

٢٦ - السيد لومويغ (الغليبين) : قال إن النقل الصافي للموارد من البلدان النامية يمثل مشكلة ملحة ، ذلك أنه يمنعها من القيام باستثمارات من شأنها أن تولد وظائف ، وأن تزيد الانتاجية وتخفف من الفقر . ويتفق وفده في الرأي مع الأمين العام على أنه ، ما لم تتغير السياسات في هذه المنطقة ، فإن التوقعات بالنسبة لتلك البلدان ستظل كثيبة في التسعينات .

(السيد لومويغ ، الفلبين)

٢٧ - ومضى يقول إنه يتحتم على البلدان النامية من أجل تلبية طلباتها من الطاقة في المستقبل بطريقة اقتصادية ، أن تخطط لخليط مناسب من مصادر الطاقة ، مع التركيز على مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . غير أن الاتجاه في السنوات الأخيرة فسي استكشاف وتنمية موارد الطاقة البديلة كان هبوطيا . وينبغي عكس هذا الاتجاه . وعلى وجه التحديد ، ينبغي أن ينفذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تنفيذا كاملا . وشمة مجال آخر يحتاج إلى قدر أكبر من التعاون الدولي ، هو تنمية الموارد البشرية ، التي تعزز رفاه البشر وتزيد من القدرة الانتاجية . ومع ذلك ، تظفر بلدان نامية كثيرة إلى استخدام الموارد المطلوبة فسي هذا المجال من أجل خدمة الدين ، على حساب التعليم والتغذية والخدمات الصحية والاجتماعية . ولا تقتضي تنمية الموارد البشرية والتعليم والتدريب فحسب ، وإنما تقتضي أيضا إتاحة الفرصة لاستخدام المعرفة المكتسبة في العمل المنتج .

٢٨ - وحالة الاغذية العالمي هي مجال آخر يتطلب اهتمام المجتمع الدولي . فمن الضروري أن يؤمن الوصول إلى الإمدادات من الاغذية على نطاق عالمي بأكثر الاسعار السوقية فعالية ، دون قيود من أي نوع . وأضاف أن وفده يشدد على الحاجة إلى تحقيق نهاية ناجحة لجولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الاطراف ، وخاصة في ميدان الزراعة . إذ إن عدم التوصل إلى اتفاق في هذا القطاع يمكن أن يؤدي إلى زيادة الحمائية وإلى تناقص قابلية التطبيق الشامل للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة . وتعرض الحمائية البيئية الاقتصادية الدولية للخطر وتعوق بشدة قدرة البلدان النامية على تلبية احتياجات شعوبها .

٢٩ - السيد كويك (اليابان) : أعرب عن سعادة وفده إذ يلاحظ أن مشروع نص الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع يعكس ما ورد من فلسفة والتزام وسياسات بصورة تفصيلية في الاعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي الدولي ، الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة وتتمثل أهم فرضية في كل من الوشيقتين في أن المسؤولية الاولى عن التنمية تقع على عاتق البلدان النامية نفسها وأن المجتمع الدولي مسؤول عن تدعيم الجهود التي تبذلها البلدان النامية تدعيما كاملا . والهدف الأساسي للاستراتيجية هو ضمان أن التسعينات ستكون عقدا لتعزيز التعاون الدولي والتنمية المتسارعة في البلدان النامية . والمشروع هو وثيقة مكتوبة بشكل جيد تعرض كل العناصر الممكنة لتنشيط التنمية : أطر السياسة

(السيد كويك ، اليابان)

الاقتصادية ، المديونية الخارجية ، تمويل التنمية ، والتجارة الدولية بالسلع الأساسية ، العلم والتكنولوجيا ، والسياسات الصناعية ، والزراعة .

٣٠ - وتؤكد اليابان من جديد التزامها بزيادة مساعدتها الإنمائية الدولية وفقاً لبرنامجها المتوسط الأجل ، الذي يدعو إلى انفاق ٥٠ بليون دولار على الأقل على مدى فترة السنوات الخمس من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢ . واليابان بعد أن علمت بأن الرقم المستهدف البالغ ١٥ ، في المائة من الدخل القومي الإجمالي كمعونة لأقل البلدان نمواً قد لقي قبول المجتمع الدولي ، تعتزم أن تواصل التوسع في مساعدتها لتشمل أقل البلدان نمواً آخذة ذلك في الاعتبار . ومن ناحية أخرى ، أشير إلى أن النفقات العسكرية للبلدان النامية تزيد خمس مرات على المساعدة الإنمائية الإجمالية التي تتلقاها . وكما أن الانفراج الحالي بين الشرق والغرب والدور المتعاطف الذي تقوم به الأمم المتحدة في صيانة السلم والجهود التي تبذلها للحفاظ على السلم في المنازعات الإقليمية يتيح فرصة ممتازة لتخفيض النفقات العسكرية وتوجيه الموارد المفرج عنها بالتالي صوب التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وينبغي ألا يأتي النصيب الأكبر من "مردود السلم" من البلدان المتقدمة النمو وإنما من البلدان النامية ، مما يتسنى معه إعطاء أولوية أكبر لرفاه الاجتماعي والاقتصادي .

٣١ - وبالرغم من أن اليابان غير راضية تماماً عن مشروع نص الاستراتيجية ، فهي تؤيد اعتماده بتوافق الآراء .

٣٢ - أما فيما يتعلق بمشاكل الأغذية ، فالامر الموهول هو أنه ، بالرغم من أن الانتاج العالمي من الأغذية يكفي لتغذية كل سكان العالم ، فهناك ما يزيد على ٥٠٠ مليون شخصاً يعانون من الجوع أو من سوء التغذية . وينبغي تصحيح هذا الوضع وعلى مجلس الأغذية العالمي أن يظطلع بدور أساسي . وينبغي للبلدان النامية التي تشهد عجزاً في المواد الغذائية أن تعطي الأولوية الأولى لقطاع الأغذية والزراعة ، وبهدف تحقيق الأمن الغذائي والاعتماد على الذات ، كما ينبغي لها أن تضع وأن تنفذ استراتيجيات وطنية للأغذية لزيادة الانتاجية الزراعية . وقد أولت اليابان ، في برنامجها للمساعدة الإنمائية الرسمية ، الأولوية للمشاريع والبرامج التعاونية في قطاع الزراعة والأغذية ، اعتقاداً منها أن هذا التعاون سيؤدي إلى زيادة انتاج الأغذية ، وتخفيف العجز في المواد الغذائية ، وتحسين المستويات المعيشية للفلاحين .

(السيد كويك ، اليابان)

وستكون المبادئ التوجيهية التي سيوفرها مجلس الأغذية العالمي أساسية للجهود الدولية المتضافرة الرامية إلى حل مشكلة الأغذية في العالم .

٣٣ - وكما يبين تقرير الأمين العام (A/45/451) ، هناك توافق عام في الآراء بشأن المكونات الرئيسية لتنمية الموارد البشرية ، بما في ذلك زيادة متوسط العمر المتوقع عند المولد ، وزيادة درجة معرفة القراءة والكتابة للكبار وتكثيف الجهود في ميادين الصحة والتغذية ، والرعاية الصحية الأولية والتعليم الابتدائي . وينبغي في استراتيجية إنمائية أن تتجه نحو هذه الاحتياجات الأساسية ، أو بمعنى آخر ، يجب أن يكون تعزيز الرفاه البشري هو محور أي استراتيجية إنمائية .

٣٤ - واختتم كلمته قائلاً إن تنمية الموارد البشرية ليست هدفاً في حد ذاتها فحسب ، وإنما هي أيضاً وسيلة لتحقيق أهداف اقتصادية . وترحب اليابان بتقرير الأمين العام وتقرير تنمية الموارد البشرية لعام ١٩٩٠ الذي قدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، لما قدمه من رؤية شاقبة فيما ينبغي عمله للتوسع في القدرات البشرية واستغلالها وكذلك في قرارات السياسة المتعلقة بتوزيع الموارد . وتساعد تلك اللحات الشاقبة على أن يؤخذ في الاعتبار التوازن الضروري بين الإنصاف والفعالية . وتؤيد اليابان أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة في هذا الميدان ، ورفعت نسبة مساعدتها لتنمية الموارد البشرية من ٣,٣ في المائة من إجمالي المساعدة في ١٩٧٥ - ١٩٧٦ إلى ١٥,٤ في المائة في ١٩٨٦ - ١٩٨٧ .

٣٥ - السيد غيانيللي (أوروغواي) : قال إن ارتفاع أسعار النفط ، والفشل الذي يشهد جولة أوروغواي والافتقار إلى الاستثمار الانتاجي في البلدان النامية ، بالإضافة إلى المشكلة الخطيرة المتمثلة في الديون الخارجية ، أمور تحد من احتمالات النمو في تلك البلدان وتعرض للخطر عمليات التكيف الداخلي بها .

٣٦ - والمجتمع الدولي الذي استجاب سريعاً على الصعيد السياسي ، لم يستجب بالدرجة نفسها من السرعة في المجال الاقتصادي . ويشكل عدم التوصل إلى توافق في الآراء في مؤتمر التجارة والتنمية ، في جنيف ، فيما يتعلق بوضع مشروع قرار بشأن الأثار المترتبة على أزمة الخليج ، قلقاً بالغاً بالنسبة إلى جولة أوروغواي ، بالنظر إلى أن هدف هذا المشروع ، الذي قدمته مجموعة الـ ٧٧ ، هو التخفيف من حدة هذه الأثار بالنسبة للبلدان الفقيرة التي تعاني أكبر المعاناة من هذه الأثار .

(السيد غيانيللي ، أوروغواي)

٣٧ - وكما يحدث في كثير من الأحيان ، استجابت المنظمات الدولية على نحو أسرع من الحكومات واقترحت تدابير لتخفيف هذه المعاناة . وقد أوضح مؤتمر التجارة والتنمية أنه ، بالنسبة للبلدان النامية المستوردة للنفط ، أن سعرا متوسطا قدره ٣٠ دولارا للبرميل الواحد يساوي زيادة سنوية قدرها نحو ٢٥ بليون دولار في تكلفة الواردات ، مما يعادل ١٠ في المائة من حواصل صادراتها بعد دفع التزامات خدمة ديونها . ومن أجل معالجة الحالة التي تتفاقم بسبب الارتفاع في أسعار الفائدة واستمرار الركود في البلدان المتقدمة النمو ، فقد اقترح الأونكتاد التدابير التالية : التعويض بشروط مواتية للبلدان الأكثر تأثرا بالزيادة في أسعار النفط ، يُسحب من موارد أخرى خلاف الموارد المخصصة حاليا للبلدان النامية ، ودون أن يكون لذلك صلة ببرامج التكييف الهيكلي ؛ ووقف المضاربة في أسواق النفط ؛ وإجراء دراسة بشأن امكانية التوصل إلى اتفاق بين المستهلكين والمنتجين تتضمن مبادئ توجيهية للتدخل في الأسواق عن طريق بلدان تملك مخزونات رسمية من النفط الخام ، بحيث لا تشجع المضاربة .

٣٨ - واقترح البنك الدولي من جانبه أن تمنح المعونة على جبهات ثلاث : إعداد السياسات الملائمة لمواجهة الأزمة ؛ تعديل برامج منح الائتمانات والتوسع فيها حيثما كان ذلك ممكنا ، للتغلب على بعض الآثار السلبية المترتبة على الأزمة ؛ وتنسيق المساعدة لخفض مستوى المديونية ومدفوعات خدمة الدين .

٣٩ - وينبغي ألا يغيب عن البال أنه إذا أُريد إيجاد حل للمشاكل الخطيرة التي تعاني منها البلدان النامية ، فمن الضروري لجولة أوروغواي أن تدمج القطاع الزراعي على نحو فعال في قواعد وقيود الغات ، بحيث يمكن إنهاء الممارسات الحمايية والتشويهية التي تنتهجها بعض البلدان المتقدمة النمو ، والتي تشكل عقبات أمام التجارة الدولية .

٤٠ - وأخيرا بيّن ، على غرار ما قاله رئيس البنك الإنمائي المشترك بين البلدان الأمريكية في البيان الذي أدلى به أمام اللجنة ، أنه من الضروري وضع الروابط القائمة بين الدين والتجارة والاستثمار في الاعتبار . وأضاف ، أنه من المؤسف أن يكون الجزء الأكبر من الاستثمارات الخارجية للبلدان المتقدمة النمو مخصصا لبلدان أخرى متقدمة النمو ، وأن تقتصر الاستثمارات الخارجية في البلدان النامية على عدد قليل من تلك البلدان .

(السيد غيانيللي ، أوروغواي)

٤١ - وقال في ختام بيانه إنه ينبغي للبلدان النامية أن تتآزر وترد على تلك التحديات ، وأن تعمل على تحديث اقتصاداتها وعلى رفع مستوى قابليتها للتنافس دوليا . وبين أن الأرجنتين والبرازيل شرعتا في تنفيذ تلك العملية بالاتفاق على إنشاء سوق مشتركة . وأن أوروغواي انضمت إلى تلك العملية من المتوقع أن تنضم إليها باراغواي وشيلي أيضا .

٤٢ - السيدة بوتو (زائير) : قالت إن زائير تؤيد الإعلان الذي أعدته بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ ، وترحب بالتغييرات الرئيسية التي طرأت على العلاقات السياسية الدولية ولكنها تأمل في ألا يؤدي إدماج بلدان أوروبا الشرقية في الاقتصاد العالمي إلى تأكيد وضع البلدان النامية ، لا سيما البلدان الإفريقية ، على الهامش .

٤٣ - وقالت إن مشكلة الديون الخارجية ما زالت تشكل ، في أغلبية البلدان النامية عبء خطيرة تعوق التنمية . وأضافت أنه ينبغي استعراض المبادرات المختلفة التي تم اتخاذها للتخفيف من حدة مشكلة الديون ، مع مراعاة ضرورة تحقيق النمو والتنمية في البلدان المدينة ، كما ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ تدابير فورية لوضع حد لعمليات النقل السلبي للموارد من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو مما يخفض المستوى الحقيقي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة .

٤٤ - وأشارت إلى أن تدهور أسعار المواد الخام يشير أيضا قلق زائير ، نظرا لعدم التمكن من التنبؤ بأرباح الصادرات ، مما يؤدي إلى تدهور حجم الصادرات باطراد ، ويؤدي بالتالي إلى إضعاف القدرة على تمويل التنمية كما يزيد من الصعوبات التي يمكن مواجهتها في خدمة الديون . ولذلك ينبغي إيجاد حلول فعّالة لتلك المشكلة من خلال إنفاذ الأحكام المنصوص عليها في البرنامج المتكامل للسلع الأساسية .

٤٥ - وبينت أن زائير أحاطت علما مع الاهتمام بالتقريرين المتعلقين بموارد الطاقة الجديدة والمتجددة (A/45/36) وباتجاهات استكشاف وتنمية الطاقة في البلدان النامية (A/45/274) . وذكرت أن بعض البلدان النامية تملك مصادر ضخمة من الطاقة إلا أنها لا تستفيد منها إلا بصورة محدودة جدا ، وذلك بسبب عوامل مختلفة ، منها اعتماد تلك البلدان الكبير على النفط في قطاعها الإنتاجي . وبينت أن ارتفاع أسعار النفط يسبب مشاكل خطيرة في البلدان التي تقوم بتخطيط الطاقة لتوزيعها على المنتجين

(السيدة بوتو ، زائير)

والمستهلكين ؛ لذا من الضروري أن يتم تجديد الاهتمام بمصادر الطاقة الجديدة والمنجدة .

٤٦ - وانتقلت إلى تقرير مجلس الأغذية العالمي (A/45/19) فقالت إنه يتضمن بيانات صريحة عن الجوع وسوء التغذية في العالم . وأعربت عن أسفها لأن الجوع ما زال أحد الأسباب المؤدية إلى موت الكثير من الرجال والنساء ولا سيما الاطفال الذين يعتبرون من ضحاياهم الرئيسيين ، وذلك في وقت تطرأ فيه تغيرات عظيمة على العلاقات السياسية الدولية . وأضافت أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ إجراءً بهذا الصدد . كما ينبغي ، في هذا السياق ، الإشارة إلى مؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل ، الذي اشترك فيه رئيس وزراء جمهورية زائير ميينا بذلك اهتمامه برفاه الاطفال - ولقد برهنت القمة أن إيجاد حل دائم لتلك المسائل يتطلب التوصل إلى اتفاق في الآراء على أوسع نطاق ، والاشترك فيه على أرفع المستويات .

٤٧ - السيدة بييركوفيتش (يوغوسلافيا) : قالت إن وفدها يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل بوليفيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ . وأعربت عن ارتياح يوغوسلافيا لتوافق الآراء الذي تم التوصل إليه بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية المقبلة عقب اعتماد إعلان التعاون الاقتصادي الدولي ، لأنه يعكس إدراك جميع البلدان بأنه يمكن في إطار الظروف الحالية التي يزداد فيها اعتماد الدول بعضها على بعض ، ضمان تنمية الاقتصاد العالمي بصورة متناسقة عن طريق تنسيق أنشطة جميع الأطراف المعنية .

٤٨ - وقالت إنه ينبغي أن يكون الهدف الأساسي للاستراتيجية ، ضمان تعجيل تطور البلدان النامية وبينما أن من الصحيح وجوب اتخاذ كل بلد تدابير ملائمة على الصعيد الوطني ، فلا ريب أيضا في أن توفير بيئة اقتصادية دولية مؤاتية أمر أساسي أيضا . ولقد ذكر وفد زائير سابقا أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لحل المشاكل الاقتصادية المتعددة التي تواجهها البلدان النامية ، ولضمان نجاح الاستراتيجية . ومن المتوقع أن تحول هذه الاستراتيجية ، التي تبدو أكثر واقعية وأقل طموحا من الاستراتيجيات السابقة ، دون تكرار الأخطاء التي ارتكبت في الثمانينات ، وأن تضمن ، في نهاية المطاف ، إنعاش التنمية في البلدان النامية .

٤٩ - وتناولت بعد ذلك مسألة الجوع وسوء التغذية في العالم فقالت إن تقرير مجلس الأغذية العالمي (A/45/19) أشار إلى أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ازداد في

(السيدة بيركوفيتش ، يوغوسلافيا)

الثمانينات ، وبلغ زهاء ٥٥٠ مليون نسمة رغم المبادرات التي تم اتخاذها في هذا الميدان ، وأضافت أنه لا شك في أنه يمكن القضاء على الجوع وسوء التغذية عن طريق مواصلة التنمية التي ينبغي أن يكون تحسين ظروف معيشة الإنسان هدفها الرئيسي . وذكرت أن تنمية الزراعة وتوفير المساعدة التقنية لحل مشكلة الاغذية هما على غاية من الأهمية في هذا الميدان . وأعربت عن رغبة يوغوسلافيا في الاستمرار في تعزيز التجارة والتعاون الاقتصادي والتقني مع البلدان النامية بغية التخفيف من حدة مشكلة الجوع . وبيّنت أن النتائج التي ستسفر عنها جولة أوروغواي ستؤثر على حالة الاغذية في العالم تأشيراً ملحوظاً . وأن يوغوسلافيا تحبذ تحرير التجارة الدولية في المنتجات الزراعية ، وتعتقد أنه ينبغي إعمال قواعد مجموعة "غات" في هذا القطاع أيضاً .

٥٠ - أما فيما يتعلق بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة فقالت إن يوغوسلافيا تؤيد كل التأييد التوسيات والخلاصات التي انتهى اليها التقرير ذات الصلة (A/45/36) . فقد أوضحت أزمة الخليج ضرورة التركيز على تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة تركيزاً أكبراً ، ليس فقط للتخفيف من حدة آثار الصدمات الدورية المتعلقة بأسعار النفط ولتنويع مصادر الطاقة ، بل لحماية البيئة أيضاً . وبيّنت أن يوغوسلافيا تؤيد برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وترى أن تنفيذه يتطلب بذل مزيد من الجهود المتضافرة ومن التعاون الدولي ، بالرغم من أن نتائجه جدّ ضئيلة .

٥١ - واستطردت قائلة إن التقرير (A/45/274) عن مصادر الطاقة في البلدان النامية تقرير هام ومفيد ، ولكنه أعد قبل ارتفاع أسعار النفط ارتفاعه المفاجئ . وأضافت أن الشكوك الدائرة حول اتجاهات أسعار النفط في المستقبل تدعو إلى المبادرة ، على وجه الألفية ، إلى إجراء حوار دولي بين الجهات المنتجة للنفط والمستهلكة له . وأعربت عن تأييد يوغوسلافيا للاقتراح الذي قدمه رئيس فنزويلا بشأن عقد مؤتمر حول هذا الموضوع تحت رعاية الأمم المتحدة .

٥٢ - وأخيراً قالت إن الوثيقة A/45/487 المتعلقة بالتحويل الصافي للموارد من البلدان النامية ، تسرد تاريخ تلك الظاهرة ، وتشير بوضوح إلى ترابطها مع المشاكل المتعلقة بالديون وتدهور معدلات التجارة ، والنزعة الحمائية ، والتدفقات المالية . ولذلك ينبغي إيجاد حل لمشكلة التحويل الصافي للموارد في سياق السعي إلى حل

(السيدة بيركوفيتش ، يوغوسلافيا)

المشاكل الأخرى . وبينت أن يوغوسلافيا تؤيد الاقتراحات الواردة في الفصل الخامس من التقرير ، وتعتقد أنه ينبغي بذل جهود هائلة على الصعيدين الوطني والدولي بغية إيجاد الظروف المناسبة لكي يعود رأس المال الخاص - في شكل استثمارات أجنبية مباشرة وتدفقات مصرفية تجارية - وإلى الاضطلاع ، مرة أخرى ، بدور هام في عملية التنمية .

٥٣ - السيد كامارا (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة) : قال إنه قدم في البيان الذي أدلى به في إطار البند ١٤٨ من جدول الأعمال ، تقريراً عما أسهمت به منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في الأعمال التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، وفي الاستراتيجية الإنمائية الدولية . وأشار إلى أن هذه المنظمة ستنظر ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ ، في أمر وضع استراتيجية طويلة الأجل لقطاع الأغذية والزراعة ، وذلك استناداً إلى وثيقة قدمت من قبل إلى الجمعية العامة .

٥٤ - وأحاط علماً بارتياح ، بأن وثيقة العمل التي قدمها الرئيس بشأن الاستراتيجية الإنمائية الدولية تعكس بإيجاز التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة الرئيسية لاستراتيجية منظمة الأغذية والزراعة . وأضاف أن مجلس المنظمة سينظر ، في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ، في تفاصيل تلك السياسات والسياسات الأخرى التي تعتبر ملائمة لتمييز أهداف الاستراتيجية الإنمائية الدولية في ميادين الأغذية والزراعة ، والتغذية ، والتنمية الريفية ، والمجالات ذات الصلة المتعلقة بالنمو الاقتصادي الشامل ، والتجارة ، والسلع الأساسية ، والتخفيف من حدة الفقر ، وتنمية الموارد البشرية والطبيعية ، والبيئة ، والزراعة .

٥٥ - وفيما يتعلق بالتطورات الأخيرة التي طرأت على حالة الأغذية والزراعة في العالم ، قال إن الاتجاهات العامة غير متكافئة والتوقعات غير مؤكدة ، ومع ذلك فمن المتوقع أن يزداد الإنتاج الزراعي في العالم بنسبة ٣,٥ في المائة تقريباً في عام ١٩٩٠ ، وهي نسبة أقل من النسبة المسجلة في عام ١٩٨٩ ، ولكنها ، بكل وضوح ، أكبر من معدلات النمو المسجلة في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٨٨ . وستظهر هذه الزيادة ، بصورة رئيسية ، في البلدان المتقدمة النمو ، ومن المحتمل أن تكون النتائج في أغلبية العالم النامي أقل مدعاة للارتياح .

(السيد كامارا ، منظمة الأمم
المتحدة للأغذية والزراعة)

٥٦ - واستطرد قائلاً ، إنه من المتوقع أن يكون الإنتاج الغذائي في افريقيا ، وأمريكا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبي دون معدل نمو السكان في عام ١٩٩٠ وهي ظاهرة تدعو إلى القلق . ومن المتوقع أن تسجل آسيا انخفاضا كبيرا في معدلات نمو الإنتاج الزراعي والغذائي . بيد أنه من المتوقع في الهند وغيرها من البلدان المكتظة بالسكان أن يتعدى مستوى الإنتاج الغذائي نسبة نمو السكان . وفي الصين ، مثلا ، من المرجح أن تحدث زيادة في الانتاج الزراعي ولكن مشفوعة ببطء في نمو الإنتاج الحيواني بسبب عدم توفر العلف اللازم . وفي الشرق الأوسط ، من المتوقع أن تحصل زيادة في الإنتاج الغذائي والزراعي تعوّض ، إلى حد كبير ، النقص الذي سجل في السنة السابقة .

٥٧ - ومن المتوقع أن يسجل الناتج العالمي من الحبوب أرقاما قياسية في عام ١٩٩٠ . وسيحدث معظم هذه الزيادة في البلدان المتقدمة النمو ، لا سيما بلدان أمريكا الشمالية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، وإن كان من المتوقع أن يزداد الإنتاج ، أيضا ، في البلدان النامية عموما . ونظرا لأن الناتج العالمي من الحبوب سيقوق الاستهلاك العالمي لأول مرة منذ ٤ سنوات ، فمن المتوقع أن يزداد مخزون الحبوب ازديادا طفيفا ، مما قد يحسن حالة الأمن الغذائي في العالم . ومع ذلك ، فمن المرجح أيضا أن يستمر ، في سنة ١٩٩١ ظهور مشاكل إقليمية خطيرة تتعلق بالإمدادات الغذائية ، وفي السودان ، وفي أجزاء من اثيوبيا ، وأنغولا ، وموزامبيق ، وليبيريا ، وبلدان متعددة من السهل السوداني . أما المخزون الغذائي في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فهو منخفض للغاية . وثمة سبب آخر يدعو إلى القلق يتمثل في مشكلة تغذية اللاجئين الناجمة عن الاحداث الراهنة في الشرق الأوسط .

٥٨ - وتكلم بعد ذلك عن حالة غزوات أسراب الجراد والجنادب التي كانت خطيرة للغاية ، لا سيما في افريقيا ، في السنوات الاخيرة ، فقال إنها تحسنت كثيرا في السنة السابقة . ولكنه أضاف أن خطرا جديدا أصبح يهدد الزراعة في افريقيا وهو خطر ذبابة الدودة اللولبية في العالم الجديد ، التي تعتبر مخربة بالنسبة للثروة الحيوانية . وتقوم منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بتنسيق برنامج دولي للقضاء على تلك الآفة ، واقترح ٩١ مليون دولار لتنفيذه .

٥٩ - واستطرد قائلاً إن منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية قررتا الاشتراك في تنظيم مؤتمر دولي عن التغذية ، يعقد في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ ،

(السيد كامارا ، منظمة الامم
المتحدة للأغذية والزراعة)

بهدف تعبئة الجهود التي ينبغي للمجتمع الدولي أن يبذلها خلال العقد القادم لمعالجة المشاكل الناجمة عن سوء التغذية وأمراض معينة تتصل بالتغذية ، معالجة فعالة .

٦٠ - وأضاف أن نمو تجارة المواد الزراعية قد شباطاً في عام ١٩٨٩ ، وقيمة الصادرات العالمية من المنتجات الزراعية ازدادت بنسبة ٣ في المائة تقريبا مقابل ١,٥ في المائة فقط في البلدان النامية ، وهي نسبة أقل مما سجل خلال فترة الثمانينات . وانخفضت الأرباح المتأتية عن صادرات المواد الزراعية في عام ١٩٨٩ في كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي . ويتوقع حدوث مزيد من الانخفاض في معدلات التجارة بالمواد الزراعية المصدرة ، في ١٩٩٠ ، وربما في عام ١٩٩١ أيضا وذلك بسبب انخفاض الأسعار ، وارتفاع أسعار الطاقة وتكاليف الإنتاج الناجمة عن الأحداث في الشرق الأوسط . ويتوقع أن ينخفض نمو التجارة العالمية بالحبوب خلال سنتي ١٩٩٠ - ١٩٩١ . ولكن هذه التنبؤات غير نهائية نظرا للشكوك التي تحيط بالبيئة الاقتصادية العالمية الحالية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط .

٦١ - وأعلن أن من المتوقع أن يبلغ حجم المعونة الغذائية المقدمة على شكل حبوب ٩,٨ ملايين طن في سنتي ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، أي ١,٧ مليون طن أقل من السنة السابقة التي شهدت شحن كميات ضخمة جدا من تلك الحبوب إلى بلدان أوروبا الشرقية . ولا يتوقع أن يشحن المزيد من الحبوب إلى تلك البلدان خلال عامي ١٩٩٠ - ١٩٩١ .

٦٢ - أما فيما يتصل بموضوع مفاوضات جولة أوروغواي ، فقال إن الزراعة اضطلعت ، لأول مرة ، بدور أساسي في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف وأن منظمة الأغذية والزراعة اشتركت بنشاط في تلك المفاوضات ليس فقط بصفة مراقب خلال المفاوضات القائمة بشأن الزراعة ، والمنتجات الاستوائية ، والمنتجات التي تعتمد على الموارد الطبيعية ، بل اشتركت أيضا بتقديم مدخلات تقنية ، لاسيما فيما يتعلق بالتدابير الصحية والتدابير المتعلقة بصحة النباتات نظرا لمسؤولية المنظمة فيما يتصل بلجنة الدستور الدولي للأغذية والاتفاقية الدولية لحماية النباتات . وقال إن المنظمة ساعدت أيضا عدة مجموعات من البلدان في تحديد مواقعها من مجموعة "غات" ، وإنها تتطلع إلى نجاح الدورة الوزارية التي ستعقد في مدينة بروكسل في شهر كانون الأول/ديسمبر ختاما لجولة أوروغواي .

٦٣ - السيد ريفا (جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية) : أشار إلى التغييرات السياسية والاقتصادية التي حدثت مؤخرا في بلده ، والتي ستمكّن هذا البلد ، عن طريق دفعه إلى الاشتراك بفعالية أكبر في النظام الاقتصادي العالمي والتعاون الاقتصادي الدولي ، من المساهمة في اللجنة الجامعة المخصصة لإعداد الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الرابع . وقال إنه ينبغي للاستراتيجية أن توفر إطارا يسمح بتحسين تنسيق الإجراءات المشتركة التي تتخذها الدول في المجالين الاقتصادي والاجتماعي بغية تعزيز التعاون القائم بدافع من روح الشمولية التي تمكّن من التغلب على الاختلافات الأيديولوجية . وأعرب ، في هذا الصدد ، عن موافقته على النص الوارد في الوثيقة A/AC.232/L.14/Rev.1 التي تم بموجبها الاعتراف بأهمية التغييرات التي طرأت على العلاقات الدولية وما نجم عن ذلك من تخفيض في النفقات العسكرية ، مما سيؤدي إلى توفير موارد إضافية لمكافحة الفقر في العالم . وبعد أن أشار إلى اتفاق الآراء الجديد الذي تم التوصل إليه ، في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثامنة عشرة ، بشأن الاقتصاد العالمي ، أكد على أهمية إدماج بلدان أوروبا الشرقية في أنشطة التعاون الاقتصادي الدولي .

٦٤ - وذكر أن في جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، حيث وقعت كارثة تشيرنوبل النووية ، اهتماما بالغا بمسائل حماية البيئة ، ولذلك تؤيد حكومته بشدة عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية .

٦٥ - ومضى يقول إن هناك مسألة هامة أخرى هي مسألة تعزيز الانتاج الزراعي لتلبية احتياجات سكان العالم الذين يتزايدون بشكل مطرد . وأبرز في هذا الصدد الدور الأساسي لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وأهمية العلم والتكنولوجيا لتوفير إمدادات غذائية على نحو أرشد . واستدرك قائلاً إن هناك ما يربو على ٥٠٠ مليون كائن بشري لا يزالون يعانون من الجوع بسبب آثار المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . وقد نظر تقرير مجلس الأغذية العالمي ، الوارد في الوثيقة A/45/19 ، في أثر عوامل خارجية شتى ، مثل مشكلة الديون وهبوط أسعار السلع الأساسية والأخذ بتدابير حمائية ، على حالة الأغذية في العالم . وفي هذا السياق ، كان إنشاء مجلس الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية لآلية استشارية مشتركة بين الامانات ، بهدف تحسين تنسيق أنشطتها ، مبادرة مفيدة .

(السيد ريفسا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية)

٦٦ - وتابع قائلاً إن من شأن تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة واستغلالها أن يفضي بشكل واضح إلى حل مشاكل العالم في الطاقة . وعدم استقرار سوق النفط مع تزايد قلق المجتمع الدولي إزاء الآثار البيئية المترتبة على استغلال مصادر الطاقة التقليدية وتنمية الطاقة الذرية تبرز كلها أهمية وجود مصادر طاقة بديلة . ومن رأي جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية أن الأحداث التي وقعت منذ اعتماد برنامج عمل نيروبي قد أثبتت صحة أحكامه الرئيسية . وذكر أن وفده يؤيد عمل اللجنة المعنية بتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، وهي اللجنة المسؤولة عن تنسيق تنفيذ برامج الطاقة في إطار تنفيذ برنامج عمل نيروبي . ومما تطيب له النفس أيضاً ملاحظة الحكم المتعلق بضرورة تنسيق أنشطة اللجنة مع الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ ، لأن مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة يمكنها أن تسهم اسهاماً فريداً في الأخذ بتكنولوجيات ذات أثر بيئي حميد وتنمية مثل هذه التكنولوجيات .

٦٧ - وقال أيضاً إنه نتيجة لأحداث تشرنوبل ، أخذ يتطور نهج جديد لتنمية الطاقة في بلاده ، يقضي بوقف إنشاء محطات نووية لتوليد الطاقة واعتماد سياسات حفظ الطاقة وفرض قيود على حجم الانتاج الذي يتطلب طاقة مكشفة ، وتخفيف ما للطاقة الحرارية من آثار ضارة على البيئة ، واللجوء المتعاضم إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٦٨ - وقال إن العثور على حل لمشاكل الطاقة أمر ذو أهمية خاصة للبلدان النامية ، لأن نموها السكاني والتصنيع فيها وتنمية اقتصاداتها يواكبها بصورة حتمية مزيد من الطلب على موارد الطاقة . وقد اعترف المجتمع الدولي بذلك ، حيث جرى اعتماد قرار الجمعية العامة ١٩٣/٤٢ المتعلق بتنمية موارد الطاقة في البلدان النامية . وقال إنه يسر وفده أن يلاحظ أن اللجنة تولي اهتماماً متزايداً للموارد الطبيعية في إطار مسائل الطاقة . ويرى الوفد أن ما يتعلق بالاتجاهات السائدة في استغلال موارد الطاقة واستهلاكها من إسقاطات طويلة الأجل ، يقوم بإعدادها حالياً مركز الموارد الطبيعية والطاقة والنقل ، سيكون ذا مستوى مهني رفيع كما يمكن أن يفيد في رسم السياسات المتعلقة بالطاقة في جميع البلدان ، ولاسيما في البلدان النامية .

٦٩ - وذكر أن جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ترى أن الجهود الوطنية والتعاون الدولي المزيد في مجال تنمية الموارد الطبيعية في البلدان النامية يجسب أن تواكب إعداد برامج لاستخدام التكنولوجيات الجديدة الموفرة لرأس المال لاستغلال هذه الموارد ، وتتلائم مع وضع سياسة صارمة لحفظ الطاقة .

٧٠ - السيد بوك (النمسا) : قال إن حالة الطاقة في العالم تتسم بطلب متزايد باستمرار على الطاقة ، من شأنه أن يواصل تعاضمه في العقود المقبلة ، ولاسيما في البلدان النامية . والعالم يعتمد اعتمادا شديدا على أشكال الطاقة التقليدية ، هذه الأشكال التي تحمل معها ، مثل أنواع الوقود الأحفوري والطاقة النووية ، خطرا شديدا يهدد بتردي البيئة ويمكن أن يؤدي إلى ضرر غير محدود المدى يلحق بالتوازن البيئي العالمي .

٧١ - وأضاف قائلا إن مناقشة موضوع البديل من أشكال الطاقة قد اكتسب أهمية كبرى مع نشوب أزمة الخليج . ويسر النمسا أن تلاحظ أنه تم التوصل ، إلى جانب توافق الآراء السياسية ، إلى توافق آراء على ما يترتب على الأزمة من آثار اقتصادية ، تؤثر لا في أهم البلدان المستهلكة للطاقة وحسب ، بل في البلدان النامية أيضا والبلدان التي شرعت في تغيير جذري لاقتصاداتها . ولا يمكن لتلك البلدان أن تتحمل بسهولة عبئا اقتصاديا إضافيا ، مثل اعتمادها بصورة حصرية على شكل واحد من أشكال الطاقة قد يزعزع أسعاره واستقرار إمدادته معتد فرد .

٧٢ - وقال إن مؤتمر نيروبي لعام ١٩٨١ أبرز الوعي العالمي المتزايد بضرورة تحسين التعاون الدولي في مجال الطاقة ، لكن ذلك لم يثبت أنه كاف للشروع في عملية بذل جهد دولي في تنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة ، واستغلالها .

٧٣ - وأشار إلى أن الحالة الدولية الراهنة تثبت أن اتباع نهج طارئ فيما يتعلق باستهلاك الطاقة ، يخطئ ولا يعود إلى الظهور إلا في فترات التأزم ، ليس نهجا صالحا لأن يتبع . ولذلك ، فلا بد من تركيز الجهود على إقامة نظام توفير للطاقة ، يكون أقل تعرضا لتقلبات الأسعار ومخاطر البيئة ، وأقدر على الصمود في وجه الأزمات السياسية .

٧٤ - واستطرد قائلا إن الوقت قد حان لمحاولة إيجاد طرق تمكن الحكومات من إجراء استعراض مشترك للسياسات المتملة بالطاقة . وأن الجانب العالمي من مشاكل الطاقة يتطلب تعاونا دوليا وشيئا بغية تكييف السياسات الوطنية مع التحديات الاقتصادية والسياسية والايكولوجية الجديدة التي يواجهها أعضاء المجتمع الدولي بأجمعهم . ولذلك ، فإن النمسا ترحب بتشكيل فريق خبراء لتقييم عملية تنفيذ خطة عمل نيروبي وشامل في أن يكون من شأن الفريق أن ينشط المناقشة ذات الصلة ويعزز فعالية الاطار

(السيد بوك ، النمسا)

القائم . وأشار الى أن هذه المبادرات تشكل مساهمة هامة بالنسبة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

٧٥ - واختتم بيانه قائلاً إن وفده قد أعد مذكرة تتضمن عرضاً مفصلاً للمجالات التي مسن المستصوب تعزيز أنشطة الأمم المتحدة فيها ، فضلاً عن مجالات التعاون الممكنة على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي .

٧٦ - السيد نياميكيه (غانا) : قال إن أزمة النفط الحالية قد بيّنت بكل وضوح الحاجة إلى الحفاظ على الروح التي حثت بالمجتمع الدولي إلى اعتماد برنامج عمل نيروبي للتنمية ، وإلى الانتفاع بمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وأضاف أن غانا تلاحظ بقلق أنه بالرغم من الوعي الدولي الذي نشأ فيما يتعلق بتنمية مصادر الطاقة هذه عندما ارتفعت أسعار النفط في السبعينات ، فقد انهارت أسعار النفط في الثمانينات وانهار معها الاهتمام بالسعي إلى إيجاد مصادر جديدة للطاقة .

٧٧ - ومن المعروف عامة ، أن احتياجات البلدان النامية من الطاقة ، ولاسيما في أفريقيا ، منخفضة بالمقارنة بالبلدان المتقدمة النمو . إلا أنه لا يوجد أي شك في أن الافتقار إلى تكنولوجيا فعالة في مجال الطاقة جعل تكيف البلدان النامية مع هذه الظروف صعباً للغاية ، وزاد من ضعف مقاومتها إلى حد كبير في وجه أقل صدمة تنشأ عن أي أزمة دولية . ويتبين من الدراسة الاستقصائية العالمية ، أن الزيادة في استهلاك النفط في البلدان النامية كانت أكبر بكثير من الزيادة في استهلاكه في النظم الاقتصادية السوقية المتقدمة النمو ، وهو نمط قد يستمر في التسعينات . وعلاوة على ذلك ، اضطرت البلدان النامية إلى استخدام نسبة عالية من مواردها من القطع الأجنبي بغية تلبية جزء فقط من احتياجاتها من الطاقة . وعلى سبيل المثال ، فقد خصمت غانا خلال أزمة الطاقة في السبعينات ٦٠ إلى ٧٥ في المائة من مواردها من القطع الأجنبي لاستيراد النفط الخام . ولذلك فهي ترحب بخطة عمل نيروبي التي تشكل تكملة لجهودها الخاصة المبذولة لتنمية مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة .

٧٨ - وتوفرت لغانا ، بفضل موقعها الجغرافي ، إمكانات تنمية الطاقة الشمسية . ووضعت مشاريع نموذجية لتزويد البرادات بالطاقة الغلطائية الضوئية لحفظ العقاقير وغير ذلك من المواد الكيميائية التي يعتبر وجودها حيويًا إذا ما أريد لبرنامجها القطري المتعلق بالرعاية الصحية الريفية وبرنامج "الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠" ،

(السيد نياميكه ، غانا)

أن يظلا وهما وأكذوبة . وذكر أن مؤسسات غانا للبحوث تشارك مشاركة جديده في البحوث المفضل بها في ميدان الطاقة الشمسية والكتلة الاحيائية وهما من المصادر البديلة للطاقة التي تستخدم للتسخين والطهي .

٧٩ - وأضاف قائلاً إن غانا ظلت تعتمد على مختلف أنواع الوقود التقليدية مثل الحطب الذي يمثل ما يوازي ٨٠ في المائة من مجموع استهلاك الطاقة المحلي . ونظرا الى التهديد الخطير الناجم عن اجتثاث الاحراج والتصحح وما يترتب عليه من جفاف ، فقد بدأت حكومة غانا باستخدام الغاز السائل وبثوعية جماهير الشعب لاستخدامه . ومن المتوخى أن تلبي غانا ، بنهاية العقد الحالي ، ٥٠ في المائة على الأقل من استهلاكها للوقود المحلي أغراض الطهي من موارد الغاز التي تم اكتشافها إثر عمليات التنقيب الأخيرة . وقد تم بالفعل الشروع في تنفيذ برنامج وطني لتوفير الغاز لأغراض الطهي في جميع أنحاء البلد ، وقد قوبل هذا البرنامج بالترحيب في المناطق الريفية والحضرية على السواء .

٨٠ - وذكر أن غانا بذلت قصارى جهدها لترويج تنمية مصادر الطاقة الجديده والمتجددة واستخدامها . إلا أنه بالنظر للافتقار الى الموارد المالية ، قد يبدو أن خطر التثقل في هذا المضمار بطيئة . وقال إن وفد غانا يود أن يناشد منظومة الأمم المتحدة وبلدان الشمال المتقدمة النمو إتاحة موارد مالية إضافية لمساعدة البلدان النامية في هذا الميدان .

٨١ - وقال في ختام بيانه إن التكنولوجيا في ميدان مصادر الطاقة الجديده والمتجددة ليست من التعقيد بدرجة تشكل صعوبات كبرى للبلدان النامية . وأن من المفيد جدا أن تحصل البلدان النامية على هذه التكنولوجيات بأسعار تساهلية . وأعرب عن أمل وفده في أن يبذل المجتمع الدولي قدرا أكبر بكثير من الجهود والتفاوت في هذا الميدان .

٨٢ - السيد سيلاهي (اندونيسيا) : قال إن بلده يرحب باعتماد اللجنة الجامعة المخصصة لاعداد الاستراتيجيه الانمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الرابع نما مقترحا لاعداد الاستراتيجيه (A/45/41) بتوافق الآراء . وأوضح أن مرامي وأهداف الاستراتيجيه والسياسات والتدابير المبينه في الاستراتيجيه تتسم كلها بمرونة كافية للتصدي للتحديات الهامة التي تحدث في عالم دائم التغير . وأضاف أنه ينبغي أن تيسر

(السيد سيلاهي ، اندونيسيا)

الاستراتيجية الى حد كبير تنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها والالتزامات التي تم التعهد بها في الدورة الاستثنائية الثامنة عشرة للجمعية العامة . وأعرب عن أمل اندونيسيا في أن تعتمد الجمعية العامة هذه الاستراتيجية خلال دورتها الحالية .

٨٣ - وذكر أيضا أن من المسلم به أن الهدف النهائي للتنمية هو تحسين ظروف حياة الانسان ، وتحقيق كامل امكانيات أعضاء المجتمع واستئصال الفقر والجوع ، إلا أن النهج التقليدية للتنمية لم تركز على هذا الأمر بل ركزت على رفع الناتج الاجمالي القومي مما أدى الى عجزها عن رفع مستوى معيشة أغلبية البشر .

٨٤ - وقال إن اندونيسيا ترحب بتقرير وحدة التفتيش المشتركة عن تنمية الموارد البشرية عن طريق التعاون التقني (A/45/113) ، الذي يعترف بالمساهمة الاكيدة المقدمة من جانب الأمم المتحدة في هذا الصدد والذي يشكك ، في الوقت ذاته ، في فعالية استخدام مئات الالوف من الدولارات المخصصة لتنمية الموارد البشرية . وبالتالي ، فإن اندونيسيا تؤيد كل التأييد توصية وحدة التفتيش المشتركة بأن يتم انشاء مركز تنسيق مركزي مشترك بين الوكالات لرصد وتقييم تنسيق اعداد البرامج وتنفيذها من جانب الدول الاعضاء ووكالات الأمم المتحدة وتقديم المشورة الى الدول الاعضاء والوكالات بشأن التقدم المحرز والصعوبات المصادفة وتقديم تقرير سنوي الى الجمعية العامة بهدف زيادة التنسيق والفعالية . ولا تقل عن هذه التوصية أهمية ، التوصية بتوجيه أنشطة تنمية الموارد البشرية نحو تعزيز الاكتمال الانساني على مستوى المجتمعات المحلية بغية تعزيز التنمية القابلة للاستدامة والإتكال على الذات .

٨٥ - أما فيما يتعلق بتقرير الامين العام بشأن تنمية الموارد البشرية لاجراض التنمية ، فإن اندونيسيا توافق على أنه من الضروري من أجل تقييم التقدم الانمائي استخدام بعض المؤشرات الاجتماعية مثل معدلات محو الامية ، متوسط العمر المتوقع ، مستويات الصحة والتغذية . وإن خطة عمل جاكارتا التي اعتمدها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ أكثر من سنتين تضمنت مخططا لتحسين نوعية الحياة التي تعيشها شعوب المنطقة وقد أثبتت ، الآن ، في مرحلتها التنفيذية ، ما تتسم به أهميتها الكبيرة في تعزيز عملية التنمية . وبالتالي ، فإن اندونيسيا تأمل في أن تتم مناقشة هذين التقريرين في الدورة العادية الثانية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وأن يقدم المجلس توصيات ذات صلة الى الجمعية العامة .

(السيد سيلالاهي ، اندونيسيا)

٨٦ - وتكلم بعد ذلك عن تقرير مجلس الأغذية العالمي فقال إن هذا التقرير يشدد على أن تقليد وإزالة الجوع وسوء التغذية والأمراض المتأتية عن نقص التغذية مازالت أهداف المجلس الرئيسية وأن من الممكن تحقيقها بسهولة في ضوء الحالة السياسية الجديدة في العالم . إلا أن بلوغ هذه الأهداف يصطدم بعقبات كبرى ، مثل الانفجار السكاني ، خاصة في البلدان التي تعاني من نقص في الأغذية ، ومقتضيات الحماية البيئية وانتشار الفقر . وبغية محاولة التغلب على هذه العقبات ، من الضروري حل مشكلة تدهور الموارد المالية ، ولاسيما فيما يتصل بالمساعدات الإنمائية الرسمية .

٨٧ - وأوضح أن بلده مقتنع بأن تحسين النظام التجاري الدولي هو أمر أساسي للتخفيف من حدة المشاكل الغذائية على الصعيد العالمي ، كما أشار الأمين العام إلى ذلك في تقريره عن اتجاهات الأسواق الدولية للمنتجات الزراعية والاستوائية وتحريير التجارة الزراعية الدولية (A/45/583) . وقال في ختام بيانه إن اندونيسيا ترى أيضا أن من الضرورة الأساسية بمكان أن تحقق جولة أوروغواي الحالية للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف نتائج ايجابية بالنسبة للزراعة ، الأمر الذي تفيد منه البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء .

٨٨ - السيد لوهيا (بابوا غينيا الجديدة) : قال إنه ليس من المتوقع أن تكون التسعينات أفضل بكثير من عقد الثمانينات ، الذي يعتبر عقدا خاسرا من حيث النمو الاقتصادي والاجتماعي وأن الفجوة سوف تتسع بين الدول الغنية والدول الفقيرة ، لا سيما في أقل البلدان نموا . ويظل الفقر والتدهور البيئي وأزمة الديون الدولية من أصعب المشاكل . وأعرب عن أمله في أن تيسر التغييرات الحاصلة حاليا في العالم التوصل إلى إيجاد حل لها .

٨٩ - وقال إن وفده يرحب بتقرير الأمين العام بشأن تنمية الموارد البشرية لأغراض التنمية (A/45/451) والنقل الصافي للموارد من البلدان النامية (A/45/487) ، وتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (A/45/3) لأنها تبين تصميم منظومة الأمم المتحدة والتزامها ببذل الجهود لإيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية الدولية وللتوصل إلى توافق في الآراء فيما بين الحكومات للعمل معا على تنشيط النمو الاقتصادي في العالم ، ولاسيما في البلدان النامية .

(السيد لوهيا ، بابوا غينيا الجديدة)

٩٠ - وقال أيضا إنه إذا ما أريد للاستراتيجية الانمائية الدولية النجاح ، فيجب أن يواصل المجتمع العالمي جهوده لكي تنتهي جولة أوروغواي الى نتيجة مرضية ، وأن يحدد حلا لازمة الخليج ، ويمنع تدهور البيئة وأن يتخذ التدابير الضرورية فيما يتعلق بالصحة وبتعزيز وسائل الصحة العامة بما فيه مصلحة جميع الشعوب ، وأن يوفر الاغذية الى المحرومين وأن يخفف من عبء ديون البلدان المدينة وأن يضمن السلم والامن للبلدان التي تعاني من كوارث الحرب . أما الاهداف التي اقترحتها الاستراتيجية ، هي أهداف حميدة إلا أنه بغية تحقيقها وتنشيط النمو الاقتصادي العالمي ، ولاسيما في البلدان النامية ومن بينها أقل البلدان نموا ، يجب أن تتحمل كل حكومة مسؤولية اعادة تشكيل البنية الاقتصادية وانتهاج سياسة اجراء الاصلاحات اللازمة في بلدها .

٩١ - وأشار الى أن بابوا غينيا الجديدة نفسها قد شرعت في تنفيذ برنامج للتكيف الهيكلي يتضمن اتخاذ تدابير مثل تحويل بعض المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة ، وتخفيض قيمة العملة الوطنية بنسبة ١٠ في المائة وتخفيف معايير الاستثمار بغية فتح المجال لزيادة الاستثمار الاجنبي المباشر . هذا وقد رحب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالتدابير التي اتخذتها حكومته للتصدي للمشاكل الاقتصادية في بلده .

٩٢ - إلا أنه توجد ثمة عوامل معينة تدعو الى القلق قد تترتب عليها آثار ضارة بالبلدان النامية ، أولى هذه العوامل ، ظهور كتل تجارية اقليمية مخيفة يمكن أن تعرّض نجاح جولة أوروغواي الى الخطر . إلا أنه إذا انتهت مفاوضات جولة أوروغواي الى نتائج مرضية تضمن مصالح البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء فستؤدي الى تعزيز وصول منتجات البلدان النامية الى الأسواق . وفي حال تعذر التوصل الى هذه النتائج ، سيفضي الأمر الى تجزئة النظام التجاري الدولي وزيادة حدة التوترات التجارية القائمة ودفع البلدان النامية ولاسيما أقل البلدان نموا الى العيش على هامش مجريات الامور .

٩٣ - وثمة عامل ثان يدعو الى القلق وهو احتمال اشتراك الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية في النظام التجاري الدولي وتحقيق التكامل الاوروبي في عام ١٩٩٢ مما قد تترتب عليه آثار سلبية فيما يتصل بتوفير المساعدات المتعددة الاطراف والشنائية الى البلدان النامية .

(السيد لوهيا ، بابوا غينيا الجديدة)

٩٤ - والعامل السلبي الاخير هو أزمة الديون التي تدعو الى القلق . وفي هذا الصدد فان بابوا غينيا الجديدة تشيد بجهود الامم المتحدة وتؤيد فكرة اعتماد البلدان المدينة والدائنة على السواء والمؤسسات المالية المتعددة الاطراف نهجا متكاملا بغية حل هذه المشكلة الخطيرة .

٩٥ - وقال في ختام بيانه إنه يجب النظر في المسائل الاقتصادية الدولية بالاقتصران مع مشاكل الحماية البيئية . وأعرب عن أمل وفده في أن تتمشى جهود التنمية الاقتصادية مع الجهود الرامية الى حماية وحفظ وادارة البيئة إذ أنه في حال تعذر تحقيق ذلك ستكون التسعينات عقدا آخر خاسرا بالنسبة للتنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب .

٩٦ - السيد شوغوفان (أفغانستان) : قال إن عقد الثمانينات كان بالنسبة لمعظم البلدان النامية خيبة أمل قاسية . وانه بالرغم من التقدم الكبير في ميدان العلم والتكنولوجيا ، لم يتم احراز إلا القليل فيما يتعلق باستئصال شافة الجوع وسوء التغذية . فيوجد في العالم اليوم ٥٥٠ مليون شخص يعانون من سوء التغذية ، وأن العديد من المناطق التي تعاني من مشاكل تتصل بالتغذية لم تتوصل الى الاعتماد على ذاتها فيما يتعلق بالاغذية بل وتصبح من البلدان المصدرة للاغذية إلا مؤخرا . وأوضح أن هذه الحالة تعزى الى تدهور الحالة الاقتصادية لاغلب البلدان النامية خلال الثمانينات .

٩٧ - وقال إن وفده قد نظر باهتمام في تقرير مجلس الاغذية العالمي وهو يوافق على الخلاصة التي انتهى اليها بأنه من واجب كل بلد أن يتحمل مسؤولية ايجاد حل لمشاكله المتعلقة بالاغذية . إلا أن تدهور الحالة الاقتصادية في البلدان النامية قد أدى الى تفاقم حالات نقص الاغذية ، بحيث أن البلدان النامية لن تتمكن من حل مشاكلها في هذا المجال على نحو يدعو الى الارتياح إلا عن طريق بذل جهد كبير في مجال التعاون الدولي . وقال إنه يرحب بمبادرات البنك الدولي ومنظمة الامم المتحدة للاغذية والزراعة في هذا الصدد .

٩٨ - واستطرد قائلا إن أفغانستان تعاني من مشاكل خطيرة فيما يتعلق بالاغذية . فالحرب وتدهور حالة الطرق وتدمير القرى وشبكات الري قد ساهمت في خلق أزمة غذائية في البلد . ومن الواضح أن الخطوة الاولى باتجاه ايجاد حل للمشكلة تتمثل في وضع حد

(السيد شوغوفان ، أفغانستان)

للحرب . علاوة على ذلك ، ترى حكومته أن تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالأغذية وتعزيز القطاع الزراعي عنصران أساسيان لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلد . وأعلن أن التدابير المتخذة تتضمن انشاء محطات زراعية مزودة بالآليات ، وتوزيع بذور محسنة وأسمدة كيميائية مخصصة ، وتوفير خدمات البيطرة ومنح قروض بشروط تساهلية للمزارعين ولمرابي الماشية . وإذا ما توفرت لأفغانستان المساعدات المالية والتقنية اللازمة من جانب البلدان المتقدمة النمو ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية ، فلن تصبح فقط مكتفية ذاتيا فيما يتعلق بالأغذية ، بل ستتمكن من تصدير فائضاتها الى البلدان الأخرى .

٩٩ - وأعلن أن بلده يؤيد كل التأييد توصية مجلس الأغذية العالمي بشأن ضمان سلامة نقل المعونة الغذائية الطارئة . وقال إن حكومته سوف تبذل قصارى جهدها لضمان تسليم الأغذية الى أكثر أنحاء البلد تأثرا وحرمانا . وختم بيانه قائلا إن وفده يأمل في أن تقدم جميع البلدان المعنية والمنظمات الدولية المعونة اللازمة الى شعب أفغانستان وحكومتها للاضطلاع بمهمتها .

رفعت الجلسة الساعة ١٨/١٥